الأمم المتحدة

E/ECA/COE/41/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 March 2023

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت *
موعد انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها وموضوعها

موعد انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها وموضوعها

مذكرة من الأمانة

أولا- مقدمة

١- تَعرض هذه الوثيقة اقتراحاتٍ مقدّمةً من الأمانة لكي تنظر فيها لجنة الخبراء. وقد تودّ اللجنة أن تنظر في إمكانية تحديد موعد انعقاد وموضوع الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية المقررة في عام ٢٠٢٤، وأن تزوّد الأمانة بالتوجيه في هذا الصدد.

ثانيا- الموعد والمكان

٢- تقترح الأمانة أن تُعقد الدورة السادسة والخمسون للجنة في مقرها الكائن في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠٢٤. ويجوز لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين أن يقرر خلاف ذلك بموجب دعوة من دولةٍ عضو لاستضافة الدورة المذكورة، شريطة أن تكون تلك الدولة العضو قد وافقت، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠، على تحمل التكاليف الإضافية الفعلية التي تترتب، بصورة مباشرة وغير مباشرة، عن عقد الاجتماع خارج مقر اللجنة.

* E/ECA/COE/41/1

A.23-00410

ثالثا- الموضوع

٣- تعرض الأمانة الموضوع التالي لتنظر فيه لجنة الخبراء: ''تعزيز آليات التمويل وأطر السياسات للانتقال إلى اقتصادات خضراء مزدهرة وعادلة وشاملة في أفريقيا.''

ألف- معلومات أساسية

٤- تعد أفريقيا القارة الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ. ووفقا لمصرف التنمية الأفريقي، فإن التكلفة الحالية لزيادة تواتر الظروف الجوية القاسية في القارة تتراوح بين ٧ مليارات دولار و١٥ مليار دولار سنويا، ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٥٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٣٠.[١] وتحتاج أفريقيا إلى نحو ١٢٤ مليار دولار سنويا للتكيف مع الآثار المتوقعة لتغير المناخ، لكنها لم تحشد حاليا سوى نحو ٢٨ مليار دولار.[٢]

٥- ووفقا للمركز العالمي للتكيف، يمكن أن تواجه أفريقيا تكاليف التكيف مع تغير المناخ بقيمة ٥٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٥٠، حتى لو أُبقت جهودُ التخفيف الدوليةُ الاحترارَ العالمي أقل من درجتين مئويتين.[٣] وللتخفيف من آثار تغير المناخ ، سيتطلب الانتقال إلى الطاقة النظيفة في أفريقيا استثماراتٍ تبلغ حوالي ١٩٠ مليار دولار سنويا خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠.[٤] وعلاوة على ذلك، تؤثر مخاطر المناخ على عائدات الاستثمار، وقد أدى تغير المناخ إلى زيادة تكلفة رأس المال في البلدان المتضررة، ما أدى إلى ارتفاع مدفوعات الفائدة.

٦- وتبرز هذه الاحتياجات التمويلية الهائلة في وقت يرتفع فيه متوسط الدين العام مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا. واعتبارا من نهاية شباط/فبراير ٢٠٢٣، من بين ٧٠ دولة منخفضة الدخل أدرجها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أنها معرضة لخطر ضائقة الديون، هناك ٣٩ دولة في أفريقيا، و٨ من تلك البلدان تعاني بالفعل من ضائقة ديون، بينما ١٣ دولة معرضة لخطر كبير من ذلك.[٥] ولا تؤدي تكاليف خدمة الديون المرتفعة إلى تقييد الاستثمار الأفريقي في البنى التحتية الحيوية والتعافي الشامل والأخضر

---

(١) Omar Mohammed, "AfDB head: To tackle climate, Africa needs 'finance and more finance'", Devex, 11 October 2022.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) Global Center on Adaptation, *State and Trends in Adaptation Report 2021: How Adaptation Can Make Africa Safer, Greener and More Prosperous in a Warming World* (Rotterdam, 2021).

(٤) International Energy Agency, *Africa Energy Outlook 2022*, World Energy Outlook Series (2022).

(٥) International Monetary Fund, "List of LIC DSAs for PRGT-eligible countries, as of February 28, 2023". متاح على الرابط التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf (تم الاطلاع عليه في ١٤ مارس/آذار ٢٠٢٣).

فحسب، بل تزيد أيضا من مخاطر السيولة الحكومية. وقد أثار المحللون مخاوف بشأن ارتفاع مخاطر تمديد سندات اليورو بين مصدِّرين أفارقة مختارين بسبب الظروف المالية الضيقة.[٦]

٧- وقد أدت الصدمات العالمية المتعددة (مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتغير المناخ والحرب في أوكرانيا) إلى تباطؤ اقتصادي عالمي وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وبالنسبة لأفريقيا، فإن أزمة تكلفة المعيشة وتعطل سلاسل التوريد تُعرِّض الأمن الغذائي للخطر، لا سيما في البلدان التي تعتمد على الواردات. وبشكل أكثر تحديدا، في أوائل عام ٢٠٢٣، بلغ متوسط معدل تضخم أسعار المواد الغذائية في البلدان الأفريقية ٢١,٣ في المائة.[٧] وقد نجم الارتفاع المفاجئ والتقلب في أسعار الأغذية في القارة عن تعرُّضها لاضطرابات الإمدادات العالمية وحدوث الجفاف الأكثر تواترا وشدة. ويزيد ارتفاع أسعار المواد الغذائية من خطر حدوث اضطرابات اجتماعية في القارة.

٨- وفي أفريقيا، يفتقر ٦٠٠ مليون شخص إلى الكهرباء ويفتقر ٩٧٠ مليون شخص إلى أساليب الطهي النظيفة.[٨] ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، لكي يتسنى تمكين جميع الناس من التحول إلى استعمال وقود وتقنيات الطهي النظيف بحلول عام ٢٠٣٠، سيحتاج الأمر إلى تحول نحو ١٣٠ مليون شخص إلى هذه الأساليب في كل عام.[٩] ولتحقيق الأهداف الأفريقية على صعيدي الطاقة والمناخ على نطاق أوسع سيتطلب الأمر مضاعفة الاستثمارات في مجال الطاقة في هذا العقد، على أن يخصص ثلثا هذه الاستثمارات للطاقة النظيفة.[١٠]

٩- وقد نص اتفاق باريس على تحديد هدف كمي جماعي جديد قبل عام ٢٠٢٥، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. فالاحتياجات الإنمائية المتداخلة للبلدان الأفريقية واحتياجاتها من حيث القدرة على التكيف مع المناخ كبيرة بحيث يتعين على الحكومات الأفريقية مواصلة ضمان توفير الموارد العامة والإصرار على إتاحة المساعدة الإنمائية الرسمية والإقراض الميسر المقدم عن طريق مصارف التنمية المتعددة الأطراف للوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب اتفاق باريس انسجاما مع هدف الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة عند مستوى لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي.

١٠- وبالتوازي مع الجهود التي يجري بذلها لضمان وفاء البلدان المتقدمة بالتزامات تمويل المناخ التي سبق أن تعهدت بها في إطار اتفاق باريس، سعت البلدان الأفريقية إلى تنشيط

---

(٦) Moody's Investors Service, "Sovereigns – Africa: Rollover risk increases amid tighter financial conditions and upcoming maturity wall", 28 June 2022.

(٧) Trading Economics, "Food inflation | Africa". متاح على الرابط التالي: https://tradingeconomics.com/country-list/food-inflation?continent=africa (تم الاطلاع إليه في ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٣).

(٨) International Energy Agency, *Africa Energy Outlook 2022*.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) المرجع نفسه.

قطاعاتها الخاصة والاستفادة من الفرص لتعبئة الإمكانات المتاحة على صعيد التمويل الأخضر في القارة.

١١- وبإمكان القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن يضطلع بدور حاسم في تحويل قطاعات محددة والاقتصاد بأكمله إلى النمو الأخضر. ويمكنه أيضا تطوير منتجات أو خدمات جديدة مصممة لتلبية الاحتياجات المحلية التي تساعد الأفراد والمجتمعات على التكيف وزيادة قدرتهم على الصمود، ولتحديد المخاطر وإدارتها. وتتمتع أفريقيا بميزة تنافسية في العديد من قطاعات النمو الأخضر الكبيرة.

باء- الاستفادة من إمكانات التمويل الأخضر لأفريقيا وتوفير فرص النمو الذي يقوده القطاع الخاص

١٢- إن الانتقال الفعال إلى اقتصاد أخضر قادر على التكيف مع تغير المناخ يتطلب أطرَ سياساتٍ شاملة ومتماسكة لدفع عجلة النمو الأخضر عبر قطاعات أو اقتصادات متعددة. وتشكل السياسات التي تمكّن من إحداث التحول الأخضر بواسطة استثمارات الحكومة والقطاع الخاص جزءا أساسيا من هذه الأطر.

١٣- ورغم الفجوة التمويلية الكبيرة، كانت مساهمات القطاع الخاص في تمويل المناخ محدودة للغاية في أفريقيا. فقد بلغ مجمل التمويل المناخي الذي جرى تعبئته من القطاع الخاص في القارة في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ حصة لم تتجاوز ١٤ في المائة. وقد جاء معظم التمويل المناخي، ٨٦ في المائة، من مصادر عامة.[١١] وسيكون استثمار القطاع الخاص ضروريا لسد فجوة تمويل التكيف مع تغير المناخ وتطوير سلاسل قيمة أكثر شمولا يكون محورها الاقتصاد الأخضر في القارة. والاستثمار الخاص في جهود التكيف سيسهم في توفير السلع والخدمات المتصلة بالتكيف مع تغير المناخ من خلال تطوير تكنولوجيات جديدة أو أطر قوية لإدارة المخاطر. ولتنفيذ التحول الأخضر، يمكن للحكومات الاستفادة من أدوات التمويل مثل القروض المرتبطة بالاستدامة.

١٤- وتعد تعبئة الموارد المالية الكافية والميسورة التكلفة أمرا بالغ الأهمية لتنفيذ المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان الأفريقية، ومن ثم لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''إفريقيا التي نصبو إليها.'' وفي بادئ الأمر، يمكن لإصدار السندات الخضراء والزرقاء أن يكفل توجيه التمويل حصريا إلى المشاريع التي تستهدف النتائج المناخية والبيئية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

(١١) Chavi Meattle and others, *Landscape of Climate Finance in Africa* (Climate Policy Initiative, 2022).

١٥- ويهدف تحالف الديون المستدامة الذي أطلقته مصر عندما تولت رئاسة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى تنفيذ الاستخدام المنهجي لتجميد الديون في حالة حدوث كوارث خارجية مرتبطة بالمناخ، وإدخال مؤشرات أداء رئيسية يحددها المدين لاستحداث إطار شفاف لربط الاستثمار من سندات الدين بأهداف التنمية المستدامة والمرونة المناخية وزيادة استخدام موارد التمويل المختلط للتصدي للمخاطر المتصورة المرتبطة بالأسواق الناشئة، لا سيما في أفريقيا. وأدوات الدين القائمة لا تأخذ في الحسبان على نحو مرض تكاليف آثار تغير المناخ والتدهور البيئي في الأمد الطويل. ومن شأن استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية أن يساعد البلدان الأفريقية على إنشاء إطار لمكافأة تلك البلدان التي تقوم باستثمارات إيجابية بإظهار المخاطر المنخفضة من حيث التكاليف المستقبلية التي يمكن أن يحققها الإنفاق المقاوم للمناخ. وينبغي أن تبين مؤشرات الأداء الرئيسية التي تربط بين الديون والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والأهداف الإنمائية للألفية التخفيضات في التكاليف التي يمكن تحقيقها من خلال هذا الاستثمار وتحسين مصداقية المستثمرين المحتملين، مع المساهمة في الوقت نفسه في الحد من الأثر الطويل الأجل للصدمات الخارجية.

١٦- وعلاوة على ذلك، وللمساعدة في معالجة ارتفاع مستويات الديون في أفريقيا وارتفاع تكلفة خدمة الديون، تتوخى مبادلةُ الدين بتدابير صون البيئة معاملاتٍ مناخيةً وطبيعيةً ذات آثار بيئية إيجابية يمكن أن تحسن أيضا قدرة البلدان على تحمل الديون. وتساعد مبادلة الديون بالاستثمارات المناخية، عندما تقترن بأدوات التمويل المختلطة، على اجتذاب رأس المال الخاص ودمجه مع التمويل الإنمائي لزيادة تمويل مشاريع التنمية من خلال معالجة تصور المخاطر المتصلة بإصدار الديون في أفريقيا. ومن شأن توفير أدوات التمويل المختلطة على نطاق واسع أن يتيح الفرصة للبلدان الأفريقية لإعادة تمويل ديونها الباهظة القائمة بشكل استباقي وإعطاء الأولوية للاستثمار في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف.

١٧- ولتمكين البلدان الأفريقية من تعبئة موارد بديلة يمكن تطبيقها على الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف والقدرة على التكيف مع المناخ، نادت البلدان الأفريقية بشكل متزايد إلى اعتماد أطر تسمح للقارة بتسييل رأسمالها الطبيعي الكبير من خلال الوصول إلى أسواق أرصدة الكربون. وأسفرت المناقشات التي دارت في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف التي كانت تهدف إلى مواصلة وضع آلية للتجارة في أرصدة الكربون على المستوى العالمي عن زيادة الوعي بالفرصة المتاحة لأفريقيا، مع إمكانية تلبية ما يصل إلى ٣٠ في المائة من احتياجات العالم في مجال إزالة الكربون لعام ٢٠٥٠ من خلال الحلول القائمة على

الطبيعة في أفريقيا.[١٢] وتُظهر الأبحاث الحديثة أن الحلول القائمة على الطبيعة يمكن أن توفر حوالي ٣٠ في المائة من التخفيف الفعال من حيث التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠ لإبقاء الاحترار أقل من درجتين مئويتين.[١٣]

١٨- ولمساعدة البلدان الأفريقية في غضون ذلك على بناء القدرة على جمع الموارد من أسواق أرصدة الكربون، تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بناء على طلب العديد من رؤساء الدول والوزراء الأفريقيين، بإنشاء سوق كربون أفريقية عالية التكامل من أجل تحقيق إمدادات ثابتة من الأرصدة الجيدة. ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٦ دولة عضوا في لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو في إنشاء سجل إقليمي للكربون وبروتوكولات منسقة لمحاسبة الكربون والإبلاغ عنه. وسيكون ضمان موثوقية إصدار أرصدة الكربون من خلال هذه الآليات الإقليمية أمرا حاسما لبناء القدرات في البلدان الأفريقية وتعزيز المصداقية بين المستثمرين المحتملين. وبينما لا يزال سعر أرصدة الكربون الحالي في أفريقيا منخفضا، فإن زيادة موثوقية السوق يمكن أن تساعد على زيادة الأسعار والفوائد التي تجنيها الحكومات والمجتمعات المحلية. ومن خلال تطوير القدرات على المستوى الإقليمي، يمكن للبلدان الأفريقية أن تضع الأساس لآلية قارية لأرصدة الكربون، وهو ما قد يطلق العنان لتدفق جديد من الموارد التي تحفز الاستثمارات الخضراء.

جيم- المواضيع السابقة

١٩- ترد في مرفق بهذه الوثيقة قائمة مرجعية بمواضيع بعض الدورات السابقة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي عقدت منذ عام ٢٠٠٠.

(١٢) Climate Action Platform Africa and ECA, “Climate action: Africa’s hidden commercial potential”, presentation given at Sharing Strategies meeting, Working Group 1, Financing Global Public Goods, convened online by The One Campaign, 7 December 2021.

(١٣) Nathalie Seddon and others, *Nature-based Solutions in Nationally Determined Contributions: Synthesis and recommendations for enhancing climate ambition and action by 2020* (Gland, International Union for Conservation of Nature; Oxford, University of Oxford, 2019).

المرفق

مواضيع الدورات السابقة للجنة الاقتصادية

الدورة	*الاجتماعات السنوية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي*	*السنة*	*الموضوع*
الثالثة والخمسون	لا ينطبق	٢٠٢٢	تمويل الانتعاش في أفريقيا: فتح آفاق جديدة
الثالثة والخمسون	لا ينطبق	٢٠٢١	التصنيع والتنويع المستدامان في أفريقيا في العصر الرقمي في ظل وباء كوفيد-١٩
الثانية والخمسون	لا ينطبق	٢٠١٩	السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا
الحادية والخمسون	لا ينطبق	٢٠١٨	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وهامش الحركة المتاح على الصعيد المالي من أجل إيجاد الوظائف والتنويع الاقتصادي
الخمسون	العاشر	٢٠١٧	النمو وعدم المساواة والبطالة
التاسعة والأربعون	التاسع	٢٠١٦	نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة
الثامنة والأربعون	الثامن	٢٠١٥	تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية
السابعة والأربعون	السابع	٢٠١٤	التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا
السادسة والأربعون	السادس	٢٠١٣	التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة
الخامسة والأربعون	الخامس	٢٠١٢	تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي
الرابعة والأربعون	الرابع	٢٠١١	تسيير التنمية في أفريقيا
الثالثة والأربعون	الثالث	٢٠١٠	تعزيز النمو المستدام بمعدلات عالية لخفض معدلات البطالة في أفريقيا
الثانية والأربعون	الثاني	٢٠٠٩	زيادة فعالية السياسة المالية لتعبئة الموارد المحلية
الحادية والأربعون	الأول	٢٠٠٨	التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا في القرن الحادي والعشرين
الأربعون	لا ينطبق	٢٠٠٧	تسريع النمو والتنمية في أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: التحديات الناشئة واستشراف المستقبل

التاسعة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٦	معالجة مشكلة العمالة في أفريقيا
الثامنة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٥	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا
السابعة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٤	إدماج السياسات التجارية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية
السادسة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٣	تسريع وتيرة التقدم والأداء في أفريقيا: تحدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
الخامسة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٢	تسريع وتيرة التقدم والأداء في أفريقيا: تحدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
الرابعة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠١	تنفيذ شراكة الألفية من أجل برنامج الانتعاش الأفريقي: اتفاق انتعاش أفريقيا
الثالثة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٠	تحديات تمويل التنمية في أفريقيا